

وارسل على الخليفة فباستة ارجل يكون منحنياً ستة ارجل سرير فزاد على خياسته ثم صور ولو كانت
بناسته فزاد في صدره في حال برهمن فزحوا ان الاصح لا يتصل صلواته لا تدعى حامل الخياسته
ولا يصلي عليها ولو صلح في حال نشأ بالتمتع صلواته لا حد الرشد وكذا لو كان في ايامه كمن
غير طاهر وبناسته ذلك التعميم للثاني الخياسته الواقعة في مظنة العمود في ارجلها الا ان السباغ
على حال الاستحمام المحض في غير وقتها على بناسته بمعنى انها تنفع صلواته كما لو صلح
بستعمال الحجر ولو انشورت بالوقت عن محل الاستحمام الاصح المعقول للاختيار ولو صلح جواراً نجس
منفذه بالمخارج منه ففيه بطلان صلواته ورجحان الاصح عند الامم للمؤمنين البطلان وتقطع به الترتيب
والاصح عند الغزالي صحة صلواته ورجحان صحة خشوها دم وظاهرها هو ان الاصح بطلان
الصلوة ومنها طين الشوارع المتفق الخياسته بمعنى انها تهدر ارجلها اختار منه عائداً فيثقله
بالوقت فيعني في الشتاء دون الصيف ويوضع الخياسته من البدن فيعني عن الازوال دون الاكتمال
والرشد والاصح بركلة لك في القبل دون الكثر في القليل بالانسيب صاحبه فيد الى ثقله في
جوان الكثرة في انسيب فيه اليه فله يفظ ولو اصحاب اسفل الخلق او لتعمل الخياسته في ذلك في الامم
حتى في صاحبها في صحة صلواته قوله ان الصحيح لا ينفع سلكاً لان الخياسته لا يطهرها الا الماء
في الاحاديث الصحيحة ومنها دم البراغيت فيعني عن ثلثه في التوب والبدن لمصلحة الاحتياط في
بعض من كتبه في الاصح عند التوريب والاصح عند الامم في بعض القليل البراغيت فيقول ان
كالبراغيت ركز اول الخياش وفي صلب القليل والكثير خلاف الاصح الرجوع فيه الي العرب
ويختلف ذلك باختلاف الاوقات والبلاد ولو شك هل هو قليل وكثير فالاصح انه قليل لان
عدم الكثرة ولو قل ثلثة اوجعها في ثوبه اربو منه اربو لصاحبه فتلوث به او يسط التوريب
الذي عليه الامم المعونة وصلح عليه ارجله فان كان كقول من تنفع صلواته وان كان قليل الاصح في
التحقيق المعونة وتعلم في شريح المذهب عن المتوفى واقدم ولو كان التوريب نايماً على بناسته الاصح
صلواته لانه غير متصل اليه والله اعلم وسهاده التبرك وتجهها رصديها كدم البراغيت فيعني
تليله وعن كتبه فيناه صح ووعده على الارجح والبركات جمع بتوريق وهو خارج صحيح ولو اصحابه
شبه من دم نفسه لان التبركات بل من التوريب والفتوح وموضع التمسد والمخامة فيه حلال
والاصح عند التوريب انه كدم التبركات ثم الفتوح والتفطانات ان كان له راحة فهو نجس
والا لمذهب انه طاهر ولو اصحابه دم نجس فان كان كقول من يعرف عنه لانه لا يشق ان
منه وان كان قليلاً فتقول ان الحس عند الرافعي عدم العوض ولا صح عند التوريب المعوض ويستغني
دم الكلب والذين يربطون الخياسته في ارجلها اذا صلح بناسته لا يعنى عنها وهو جامل بها حال

انه كما في كونه الجسد
اما اذا كان طاهر ولا يتصل
بغيره فالاصح في صلواته

الصلوة

الصلوة ولو كانت في بدنه اربو به او موضع صلواته فان علم بها البتة فتقول ان اللحية الاظهر
يجب عليه القص لانها طاهرة واجبة ولا تستقطب بالجهل كطهارة البدن والقديم انه لا يقب وقوله
ان النذر عن خلافه واختاره وكذا في التوريب في شريح المذهب وان علم بالخياسته ثم نسبها فظن ان
احدها على التوريب والنزاهة التلوح بوجوب النقص في ثوبه ارجلها اعادة يجب عليه اعادة كل
صلوة صلواته الخياسته فيقترب ان احتل احد ثوبها بعد الصلاة فلا يشي عليه لانه لا صلح عدم وجوبها
في ذلك الزمان ولو روي شخصاً يريد الصلاة وفي ثوبه بناسته والمصلي لا يعلم بان العلم اعلامه بذلك
ان الاصل المعروف لا يتوقف على العصيان بل هو الاصل المستند في الشريح عن الدين عند السلام ذهب
مسئلة حسنة والله اعلم **قال** وسترا العورة بلباس طاهر والزينة على كمال طهرها طهارة الناس في
الرجال عن الخياسته فقدموا ما استرا العورة فواجب مطلقاً حتى يسه للوقاية والمصلحة على الراجح لان
الاصح ان يسه من ثوبها الصلوة وغيرها في العورة في اللغة التقصير للخلل واستحسني
بعضهم هي هياكله في الصلاة والمصلحة على ان سترها مشراً لصحة الصلاة قوله صلى الله عليه وسلم
ان يسه في الصلاة ما يسهن الا يسهن قال التوريب حديث حسن في المصالح هو على شرط مسهل والمراد
بها ما يسهن المبالغ والاصح معتقد على ذلك عند التدقيق في اذاجين المستحسني صلى الله عليه وآله اعاد
على الراجح لانه عند علمه وبما يهدم ثوبه ارجلها اعادة لسبق ثم شرط النسوة ان تمتع لونها بشرط
ان كان من ثياب ارجلها او ورق او خيشون لمخوذ ذلك حتى العين والمالكور وصورة الصلاة
في المصلي للبانة والاصح وجوب التمسك لانه تار على السترة ولا يكون الثوب الرقيق مثلاً على الثياب
وهو لانه لا يمنع لون العورة وكذا السترة لا يسه لها الخياش ولو كانت عورته زرع من جيبه
في كوعه او يبعده لم تنكح فيصير امانه ارضع شد في عليه ويخوذ هو لوم فيجد ان ثوبه يسه
ولم يجد ما يجسه فتقول ان الاظهر انه يصلح على ثياب اعادة عليه والثاني يصلح فيه ويبيد ولو كان
مخوشاً في موضع خيس وسعد ثوب واحد لا يكفي العورة والخياسته فتقول ان اصحابها يسه
الخياسته ويصلح على ثياب اعادة والثاني يصلح فيه على الخياسته ويبيد ولو اجد العار في الارجح
الاصح حرم عليه لثبته بل يصلح ما يراه بعيد واسره اخذه منه نهياً ولورده له لم يفسد
ثوبه في الاصح للثبته ولو اعاره لزمه قوله لصنع المنفق فان لم يقبل وصلح على الاصح صلواته لقد روي
على السترة ولو ابعده اليه ارجلها فهو كالماء في التبرك ويكفي ان يصلح في ثوبه فيه صورة وعلمها
والمرأة مستحبه لان ان يكون في مسجل وهناك اجابن للعترة عن الفتوى ان خيفت من النظر اليها
بغير الي النساء حرم عليهن وضع الثياب وهذا كقول من يوضح الزيارات كبيت المقدس زاد الله
تعالى ثواباً لم يثبت ذلك ويستحب ان يصلح الشخص في احسن ثيابه والله اعلم **قال** والعلم بوجوب

اختاره

ان

سنة